عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 66 / 1 شباط 2016

آثار قصف الطيران الروسي على مدينة الأتارب
عدسة محمد شاكردي - وكالة قمرة

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

أيامٌ عصيبة
ولكن لا شكّ في انتصار الثورة

رغم حاجة الثوّار والمقاتلين وحاضنتهم الشعبية إلى شدّ الأزر والدعم ورباط القلوب؛ إلا أن كلامنا هنا ليس في هذا السياق. بل هو حساباتٌ منطقيةٌ تغيب عن الكثيرين في ساعات الألم الكبير، كالذي يجري حالياً، ويجدر بمن هم أقلّ التصاقاً بهذه المعاناة أن يؤدّوا دورهم في التذكير به.

تخسر قوّات الثورة نعم، وفي أنحاء متعدّدة من البلاد. ورغم أن خساراتها محدودةٌ حتى الآن إلا أنها مؤثرةٌ معنوياً، والأهم أنها مرشحةٌ للتوسّع، مع الأسف. من غير المجدي الآن تذكير الثوّار العسكريين بأخطائهم الشهيرة، من قبيل عدم التوحّد وضعف الإعداد والعشوائية... إلخ، فهم الآن يبذلون ما يستطيعون وزيادة، ويحاولون الصمود أمام حمم ناريةٍ متفوقةٍ جوياً ومدعومةٍ بمخازن أسلحةٍ شبه مفتوحة، فماذا في وسع المقاتلين بأسلحتّهم البسيطة أن يفعلوا؟ ومن يجرؤ أن يطلب منهم مقارعة الجيش الروسيّ -وقد هبطت دباباته المتطوّرة وأعدادٌ من أفراده على الأرض-، ومقاتلي الحرس الثوريّ الإيرانيّ، والميليشيات الطائفية اللبنانية والعراقية، وما تبقى من قوّات الأسد وشبّيحته ومن يزجّهم في حربه بالتجنيد الإجباريّ؛ كلّ هؤلاء في مواجهة مواطنين عاديين اضطرّوا إلى حمل السلاح دفاعاً عن ثورة الكرامة والحرية من جهة، وعن مدنهم وقراهم بشكلٍ مباشرٍ من جهةٍ أخرى، ولم يحصلوا سوى على دعمٍ متقطّعٍ من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وذخائرٍ غير كافية.

غير أن ما يواسي المرء قليلاً، وهو يشاهد نتائج القصف ومشاهد القتلى والمصابين والمهجّرين، أن الحصيلة العسكرية لكلّ ما يمكن أن ينجزه حلف المجرمين المشار إليهم أعلاه لا يمكن أن تتحوّل إلى رصيدٍ سياسيّ. بغضّ النظر عن العقلية الشعبوية في رؤية الأمور، ومهما بلغ الألم، وحتى لو سيطرت القوّات الروسية والإيرانية على معظم أراضي البلاد؛ فإن الاستحقاقات السياسية التي طرحتها الثورة صارت على طاولة أيّ بحثٍ في مستقبل سورية؛ ومنها بالطبع محاسبة المسؤولين عن الجرائم، بمن فيهم بشار الأسد، ووقف إطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين، وبناء دولةٍ تراعي القانون والحرّيات ولو في الحدود الدنيا المقبولة عالمياً. لن يستطيع أيٌّ من حلفاء النظام تجاوز هذه المسائل مهما بلغ تلكؤ المجتمع الدوليّ و«تخاذله»، ولذلك فلنطمئن إلى النتيجة مهما امتدّ الألم الحاليّ.

ثمّ من قال إننا سنستسلم؟!

لا... «رح نكمّل ولو من ضيعة وحدة عالتيل» كما يقول ثوّار حلب

5 تركيا تسمح للاجئين السوريين بالعمل

6 فرقة «طريق الخبز» تواصل عروضها تحت النار

8 محطّة حلب الحرارية بين همجيّة النظام وجنون داعش

9 جامعة إدلب: تحدٍّ كبيرٌ وإمكانياتٌ قليلة

10-11 سوق العمل في الميادين قنبلةٌ موقوتةٌ في حضن داعش

14-15 ما الذي بقي من حزب البعث

18 قطعة ناقصة من سماء دمشق

19 علي الشلّي وأجداده

مفاوضات جنيف... الثورة في مواجهة الضغط

هيئة التحرير

أعطت الفترة التي سبقت توجيه مبعوث السلام الدوليّ، ستيفان ديمستورا، دعوات الحضور إلى مؤتمر جنيف فكرةً جيدةً عن المآلات التي ستمضي إليها اجتماعاته إن تمّت. كما عكست تصريحات وزراء خارجية الدول المعنية بالملفّ السوريّ حجم الضغوط التي تتعرّض لها الهيئة العليا للمفاوضات من هذه الدول دفعاً للحلّ السياسيّ غير المتفق على ميعاده بعد. في الوقت الذي تستمرّ فيه آلة القتل الروسية في حصد أرواح المدنيين في مختلف المناطق السورية، وتمضي قوّات النظام والميليشيات الطائفية المتحالفة معه في حصاراتها للمدن والقرى، لتكشف الإستراتيجية الروسية الأسدية المتبعة في تنفيذ الحلّ السياسيّ الموعود عن وجهها مجدداً.

بين الضغط والتحذلق السياسيّ

مع وصول وفد النظام الأسديّ إلى جنيف تناقلت وسائل الإعلام أنباء المكالمات الهاتفية المكثفة التي أجراها وزير الخارجية الأمريكيّ، جون كيري، مع وزراء خارجية الدول الإقليمية الراعية للمعارضة بغية حضّ الأخيرة على إرسال وفدها إلى المؤتمر. جاء ذلك بعد تصريحاتٍ متباينةٍ لشخصيات الهيئة العليا للمفاوضات، عبّر فيها بعضهم عن رفض المشاركة في المؤتمر في حال لم يقدّم المجتمع الدوليّ ضماناتٍ لتنفيذ البنود الإنسانية للقرار الدوليّ 2254، وعلى رأسها إيقاف القصف الهمجيّ الروسيّ للمناطق المدنية، وفكّ حصار قوّات النظام وميليشياته للمدن والقرى المحاصرة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها. وفي هذه الأثناء تركزت المحاولات الروسية على شقّ صفوف المعارضة عبر مطالبة وزير الخارجية الروسيّ، سيرغي لافروف، لديمستورا بدعوة الشخصيات المقرّبة من روسيا والنظام ومحاولة تصنيع وفدٍ موازٍ يمثله هيثم مناع ومن معه، من جهة، واعتبار محمد علوش، المسؤول السياسيّ في جيش الإسلام والذي أسمته الهيئة العليا للمفاوضات ككبير مفاوضين، «ممثلاً عن فصيل إرهابيٍّ» وفق الخارجية الروسية، من جهةٍ أخرى. ما رأى رياض حجاب، رئيس هيئة المفاوضات، أنه يندرج ضمن حملة النظام وروسيا لإفشال الحلّ السياسيّ، ليعيد الناطق باسم الوفد المفاوض، سالم المسلط، التأكيد على ذلك عقب وصوله إلى جنيف، مهدّداً بانسحاب الوفد إذا استمرّ النظام في ارتكاب الجرائم. وفي المقابل خرجت تصريحات بشار الجعفري، رئيس وفد النظام، متناغمةً مع سياسة الكذب وكسب الوقت المتّبعة منذ بداية الثورة، من خلال اجترار رواية مكافحة الإرهاب، ورفض الحديث عن أيّ عملية تغيير محتملةٍ في سوريا. لتبقى العملية السياسية التي طال الحديث عنها والتسويق لها محكومةً بمعادلة ما يحدث في الميدان.

أوهام الحسم العسكريّ

مثلما سعت الخارجية الروسية إلى تعطيل دور المعارضة السياسيّ في المؤتمر، انصبّت الجهود الميدانية لعرّابي النظام على المزيد من الضغوط العسكرية على المناطق المحرّرة والفصائل الثورية. تجسّد ذلك في مشاركةٍ عسكريةٍ روسيةٍ مباشرةٍ أُعلن عنها للمرّة الأولى في معارك ريف اللاذقية، حيث شارك جنودٌ وضباطٌ روس، بعد أن كانت مشاركتهم الميدانية تقتصر على أداور القيادة والتحكم وفق العديد من الخبراء العسكريين. في حين شهدت مناطق ريف حلب الشماليّ والشيخ مسكين في ريف درعا تقدّماً للميليشيات الإيرانية المدعومة بالغارات الروسية. لكن، بالمقابل، ورغم ما تشهده المناطق المحرّرة من تصعيدٍ خطر، تبقى المراهنة الروسية الأسدية على الحسم العسكريّ محفوفةً بمخاطر عديدة، إذ لم تكشف المصالح الدولية والإقليمية عن أوراقها بعد، خاصّةً وأنّ أبعاد الصراع الدوليّ لا زالت قائمةً في المنطقة وفي سوريا بطبيعة الحال، هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية السعوديّ عادل الجبير الذي استبق ما سيخلص إليه جنيف بقوله: سنواصل دعم المعارضة السورية عسكرياً إذا فشل المؤتمر. جاء ذلك أثناء لقائه نظيره التركيّ تشاوش أوغلو. وفي حين تستند السياسة الروسية الأسدية إلى تمييع القضية السورية على طاولات المفاوضات، فإن نهج التدمير والمجازر يمثّل بدوره الوجه الآخر والحقيقيّ لهذه السياسة، وهذا ما سبق واختبرته، وما زالت، معظم الجغرافيا السورية على مدار السنوات الخمس الماضية. فيما يذكّر تدخل الضباط والجنود الروس في المعارك بشكلٍ مباشرٍ بمرحلةٍ شهدت تدخل زملائهم من الميليشيات الطائفية والمرتزقة، وصولاً إلى الحرس الثوريّ الإيرانيّ، إلى جانب ميليشيات النظام، دون أن يحدث ذلك تغيّراً نوعياً قادراً على إعادة الجبهة الأسدية إلى الحياة.

التوثيق والتحكيم أبرز أنشطة رابطة المحامين الأحرار

معاذ الطلب

من مقرّها في مدينة غازي عينتاب، تدير رابطة المحامين الأحرار أعمالها في عددٍ من المدن والبلدات السورية، إضافةً إلى تقديم استشاراتٍ قانونيةٍ للتجمّعات والمنظمات السورية الناشئة وللأفراد السوريين المقيمين في تركيا، خاصّةً في ما يتعلق بالعمل والزواج والإقامة وتسجيل المواليد.

كما تنظّم، بالتعاون مع نقابة المحامين الأحرار، ورشاتٍ تدريبية. إلا أن العمل الأهمّ للرابطة هو محاولاتها تعزيز ثقافةٍ قانونيةٍ في المناطق المحرّرة افتُقدت في سنوات الثورة، من خلال مشاريع وحملاتٍ عدّةٍ كان بينها حملة «وثق» التي أطلقتها صيف العام 2013 بهدف «توعية الناس بأهمية تسجيل عقودهم الخاصّة بالعمل وتوثيق الولادات والوفيات لضمان حقوقهم في ظلّ غياب المؤسسات الحكومية». وتطوّرت الحملة إلى شراكةٍ مع بعض المجالس المحلية لتطوير أعمال التوثيق ضمن أنشطة المكاتب القانونية في هذه المجالس، كما يقول المحامي سامر الضيعي المدير التنفيذيّ للرابطة. وفي أيار من العام الفائت أطلقت الرابطة «مشروع التحكيم»، وهو أسلوبٌ قضائيٌّ لحلّ النزاعات المدنية والتجارية بآلياتٍ معينة، بعد اختيار محكّمين من قبل أطراف النزاع. وافتتحت مراكز للتحكيم تعتمد القوانين السورية، ويديرها محامون متمرّسون، في كلٍّ من الرستن ومعرّة النعمان واعزاز والدرباسية وسقبا والجيزة. لم يخلُ عمل هذه المراكز من المتاعب في ظروف الحرب والفوضى السائدة، وتعرّض بعض نشطاء الرابطة لمضايقاتٍ من بعض الأطراف. إلا أن مهارة هؤلاء النشطاء، ومعظمهم من «ذوي السيرة الثورية والسمعة المحترمة» حسبما يقول الضيعي، مكّنتهم من «تجاوز هذه

من ورشة تدريبية في الرستن – حمص

المضايقات والتكيّف مع الظروف»، مع الإشارة إلى الدور الإيجابيّ لشخصياتٍ وأطرافٍ محليةٍ ساعدت في التغلب على المشكلات وتسهيل العمل.

يقول قاسم منصور، وهو محامٍ يعمل في مركز التحكيم في مدينة الرستن: «لم نقنع الناس بالتعامل معنا بسهولة. لكننا، ومن خلال الندوات واللقاءات اليومية، نجحنا في لفت أنظارهم إلى أهمية التوثيق في حفظ حقوقهم، وإلى دور التحكيم في فضّ النزاعات».

الأكاديميّون السوريّون في تركيا

قبل أيام، نظّم عددٌ من المؤسّسات التركية اجتماعاً في أنقرة، لدراسة واقع الأكاديميين السوريين اللاجئين في تركيا. شارك في هذا الاجتماع من الجانب التركيّ مستشارون في رئاسة الوزراء، ومسؤولون في وزارة التعليم، وعددٌ من رؤساء الجامعات، فيما مثّل الجانب السوريّ ثلاثون أكاديمياً من المقيمين في تركيا بأوضاعٍ مختلفة (لاجئون، حاصلون على إقامة).

ناقش المجتمعون مقترحاتٍ عدّةً لتوظيف حملة شهادة الدكتوراه والماجستير في الجامعات ومراكز الأبحاث التركية. وفي نهاية الاجتماع تقرّر إنشاء موقع إلكترونيٍّ خاصٍّ يمكن للأكاديميّ السوريّ تحميل بياناته الخاصّة فيه، ويمكن أيضاً للجامعات التركية الراغبة في توظيف السوريين الوصول إلى قاعدة بيانات الموقع. وتقرّر أيضاً تشكيل لجنةٍ لإدارة مشروع التوظيف، تتألف من خمسة أعضاء يمثلون الجامعات والمؤسّسات التركية ومثلهم من الأكاديميين السوريين.

وصرّح مستشار شؤون الهجرة في رئاسة الوزراء التركية، محمد ييتش، أنهم، وأثناء تحضيرهم لهذا الاجتماع، تمكنوا من «الوصول إلى (550) أكاديمياً سورياً، تمّ توظيف (315) منهم في الجامعات التركية».

وتقف عوائق عدّةٌ أمام عمل الأكاديميين السوريين في تركيا، أهمها قانون الحماية المؤقتة الذي يشمل معظمهم، بل يحرم الأكاديميّ السوريّ -إن كان مشمولاً بهذا القانون- من الانضمام إلى بعض الهيئات غير الرسمية، مثل «رابطة الأكاديميين العرب في تركيا»، التي تشترط لعضويتها الحصول على الإقامة.

تركيا تسمح للاجئين السوريين بالعمل

أسوةً بالمواطنين، 1300 ليرةٍ تركيةٍ الحدّ الأدنى للأجور

مصطفى جمعة

الشكاية من مظالم تقع على السوريين من أرباب أعمالهم واحدةٌ من مفردات الأحاديث اليومية للاجئين السوريين في تركيا. وسوى ربّ العمل قد يشارك وسطاء في خديعة العمال وإنكار حقوقهم.

لم يخطر لأم محمود، اللاجئة العجوز من ريف الحسكة، أن عملها في جني القطن لمدّة شهر كامل سيذهب سدى، إذ أنكر مالك الأرض أيّ حقوق ماليةٍ لها ولعشرٍ من زميلاتها، متذرّعاً أنه سلم أجورهنّ للمشرف أو «الشاووش». تقول أم محمود إن هذا الشاووش هو الوسيط الذي جلبهنّ للعمل في قريةٍ جنوب أورفا تعجز عن نطق اسمها بشكلٍ صحيح، كما تعجز عن تخمين مكان الشاووش الهارب: «يجوز راح على ألمانيا، ويجوز رجع عالرقة، ويجوز لسا بتركيا. الله لا يوفقه وين ما كان».

استثنيت الأعمال الزراعية الموسمية من القانون الصادر مؤخراً حول إتاحة وتنظيم عمل اللاجئين السوريين، مما يجعل زيادة معدّل أجور عمال الزراعة اليوميّ (20–30 ليرةٍ تركية) أمراً غير ممكن. وربما يعيد أرباب العمل في المجالات الأخرى حساباتهم، إذ لم يعد تشغيل السوريين مربحاً إلى حدٍّ كبير بعد مساواتهم مع العمال الأتراك في الحدّ الأدنى للأجور. ولكن القانون لم يطبّق حتى الآن، فما زال عدد ساعات العمل اليومية 12 ساعة، وما زال المعدّل الوسطيّ لأجور السوريين –600 700 ليرةٍ في الشهر، وفي كثيرٍ من الحالات يحتفظ أرباب العمل بأجر شهرٍ كاملٍ للعامل السوريّ في ذمتهم لضمان استمراره في العمل. وإلى جانب انخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة، عمل اللاجئون السوريون خلال السنوات الفائتة دون أيّ ضماناتٍ تحفظ حقوقهم في حالات الإصابة أثناء العمل، وسُجّلت حالات وفاةٍ وإصاباتٍ دائمةٍ لم يقدّم فيها أرباب الأعمال أيّ تعويضاتٍ للعامل نفسه أو لعائلته في حالة الوفاة. ويتجنّب معظم العمال المصابين التقدّم بشكوى لدى السلطات في حال تنصّل مشغليهم عن المساعدة، فقد كان تشغيل اللاجئين السوريين مخالفةً للقانون تقع مسؤوليتها على العامل أيضاً، رغم تجاهل السلطات هذه المخالفة في الأحوال العادية. يقول سعيد، وهو نازحٌ شابٌّ من محافظة دير الزور، إنه طرد من عمله في مصنع أحذيةٍ في اليوم التالي لإصابته بصعقةٍ كهربائية، دون أن يقدّم رئيسه في العمل أيّ مبرر. وعلى عكّازٍ يحاول عبد الله، وهو معلم بناءٍ من حلب، أن يروي كيف سقط من مكانٍ مرتفع في مبنىً قيد الإنشاء مما أدّى إلى كسورٍ عدّةٍ في ساقه. ويقول إن العمليات الجراحية الصعبة التي أجريت له لم تنجح في أن يستغنى عن العكاز. اقتنع عبد الله بمبلغٍ زهيدٍ دفعه له صاحب العمل كتعويض، وهو ينتظر الوقت الذي يستعيد فيه قدرته على العمل مجدّداً.

ولا يبدو أن الأرفع تعليماً والأكثر خبرةً بين اللاجئين أوفر حظاً، إذ يعمل كثيرٌ من الخرّيجين الجامعيين في مهنٍ يدويةٍ بعيدةٍ عن اختصاصاتهم، ويحاول بعضهم تعلم اللغة التركية لتحسين فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة. تعلم التركية هو الوسيلة الوحيدة الممكنة، حسب ما يقول علي، وهو مهندسٌ مدنيٌّ من إدلب سئم من تنقله بين ورش البناء بأجرٍ منخفض: «طبيعي لازم نتعلم لغة، بدون اللغة صعب يستفيد أيّ سوري من دراسته أو خبرته. ومو معقول مقاول تركيّ مثلاً يشغّل مهندس ما بيعرف يحكي معه كلمتين». ويبدو الجهل باللغة التركية عاملاً أساسياً في الحالة المزرية التي تشهدها سوق عمل اللاجئين، ويلحظ تحسّن فرص الناطقين أو الملمين بها في العثور على أعمالٍ مناسبة.

في 15 كانون الثاني/يناير 2016 أصدرت الحكومة التركية قانوناً ينظّم «أذونات العمل» للسوريين. سمح القانون للاجئين السوريين المسجلين منذ 6 أشهر في تركيا بالعمل بشكلٍ رسميّ، وبالحدّ الأدنى من الأجور ذاته المحدّد للمواطنين الأتراك (1300 ليرة). على ألا تزيد نسبة العاملين السوريين عن 10% من عدد العاملين الكليّ في أيّ شركةٍ أو فعالية عمل. وأعفى القانون العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات من الحصول على إذن عمل. فيما استثنيت عددٌ من المهن، مثل الطب وطب الأسنان والمحاماة، من هذا القانون، مع إمكانية شمولها به في حال تمكّن العامل في إحداها من الحصول على رخصة عملٍ من الوزارة المختصّة.

للتعبير عن الثورة من خلال المسرح:

فرقة «طريق الخبز» تواصل عروضها في حلب

أحمد أبو زيد

يسعى ناشطو الأجزاء المحرّرة من مدينة حلب إلى استثمار الحرّية التي منحتهم إياها الثورة بمختلف الوسائل، والتعبير عن آرائهم وأفكارهم التي كانت مكبوتةً لسنواتٍ طويلةٍ بسبب الممارسات القمعية التي فرضها نظام الأسد على السوريين بشكلٍ عامّ، وعلى الشباب بشكلٍ خاصّ، في مختلف المجالات الفكرية والفنية. إلا أن الأوضاع الأمنية تشكل عائقاً أمام المسرحيين بسبب استهداف الطيران الحربيّ تجمّعات المدنيين مراراً.

طريق الخبز في «حفلة عربية من أجل الحرّية»

ورغم تردّي الأوضاع الأمنية في المدينة، وغياب الإمكانيّات، أسّست مجموعةٌ من الناشطين في مختلف المجالات الثورية فرقةً مسرحيةً مستقلةً باسم «طريق الخبز»، قدّمت مسرحيتين كانت أحدثهما «حفلة عربية من أجل الحرية»، التي تنتقد سلوكيات بعض شرائح المجتمع خلال الربيع العربيّ، وخاصّةً أولئك الذين اعتبروا أن الحرّية تبيح لهم الاعتداء على حقوق الآخرين.

وقال أحد أعضاء الفرقة، صلاح الأشقر، في تصريح لـ«عين المدينة» إن هذه المسرحية تلخص مُعاناة كلّ مواطنٍ عربيٍّ مقهورٍ من تسلط الحكام وأتباعهم بكافة فئاتهم، حتى أوصلوا الشعب إلى مرحلة الغليان واللاعودة عن المطالبة بالحرّية مهما كانت العواقب، وجرّدت أصحاب الأقنعة من الوجوه المزيفة عن طريق استنشاق هواء الحرّية، وأوضحت الشرخ الذي أصاب مجتمعنا بعدما اكتسب جزءاً من حرّيته بطريقةٍ غير مباشرة، لتتشكل لديه قناعةٌ بأنه مهما كانت نتائج الثورات سلبيةً على المدى القريب إلا أن هذه المرحلة عابرةٌ في النهاية، ولا بدّ من المرور بها لتكون جسراً للعبور إلى الحرّية والخلاص من العبودية المقنّعة.

ورأى الأشقر أن الفراغ المسرحيّ في المناطق المحرّرة ساعد في نجاح الفرقة وأسهم في منح أعمالها صدىً كبيراً في الداخل والخارج، لأنها الفرقة الوحيدة التي تُقدم عروضاً مسرحيةً في إحدى أخطر المدن في العالم، ورغم وجود المتشدّدين. وقال إن النجاح النسبيّ للفرقة دفع أعضاءها إلى العمل على تطوير أدائهم من خلال تكثيف البروفات واللقاءات الدورية التي تتخللها متابعةٌ لعروضٍ مسرحيةٍ عالمية.

الثورة بلا فنٍّ لا وجود لها

وقال رئيس الفرقة، الكاتب سلمان إبراهيم، لـ«عين المدينة» إن الهدف من تأسيسها كان التعبير عن الثورة من خلال الأعمال الفنية، لأن الثورة بلا فنٍّ لا وجود لها. وأوضح أن الفرقة أُسّست في آب 2014 من خمسة جامعيين من مختلف الاختصاصات، اختاروا لها اسم Bread Way، استيحاءً من اسم شارع Broadway في نيويورك، الذي يضمّ أشهر المسارح العالمية.

وأضاف إبراهيم: «أول عملٍ للفرقة كان مسرحية «دكاكين» التي كانت أقرب إلى الكوميديا السوداء، وسخرت من دكاكين الثورة التي حوّلت المناضلين والمضحّين إلى أصحاب مشاريع للتكسّب تستجلب المال بغضّ النظر عن الشروط التي يفرضها الداعم. قدّمنا أربعة عروض للمسرحية في مدينة حلب، بلغ عدد حضور كلٍّ منها 150 شخصاً. وبعدها قدّمت الفرقة نشاطاتٍ غنائيةً في شوارع حلب. ثم شكلنا مسرح عرائس بهدف تعريف أطفال المدينة بالمسرح وأهميته».

وعن مسرحية «حفلة عربية من أجل الحرية» قال إبراهيم إنه كتبها قبل أكثر من تسعة أعوام، عندما كان من المستحيل أن ترى النور بسبب الأفكار التي تتضمّنها، إلا أن الثورة أتاحت له فرصة إخراجها من الدرج وعرضها على الفرقة وإضافة بعض التعديلات عليها لتتماشى مع ظروف وتطوّرات المرحلة. مشيراً إلى أن تكلفة المسرحية بالكامل لم تتجاوز الثلاثة آلاف دولارٍ أميركيٍّ، قدّمها سوريون ثوريون. مؤكّداً أن الفرقة لم تتلقّ أيّ دعمٍ من المنظمات.

صوت الشعب المكلوم وضميره

وقال الناشط الإعلاميّ مجاهد أبو الجود، أحد الذين حضروا مسرحية «حفلة عربية من أجل الحرية»، إنه تفاعل مع العمل وتأثر به كثيراً. ورأى أن المسرحية تعبّر بنسبةٍ كبيرةٍ عن الواقع الذي تعيشه مختلف بلدان الربيع العربيّ، سواء سوريا أو حتى مصر والعراق وليبيا وباقي الدول التي اشتعلت فيها ثورات الكرامة. ويعتقد أبو الجود أن المسرح غُيّب في الثورة السورية ربما بسبب غياب أشخاص مختصّين به. مشيراً إلى أن فرقة «طريق الخبز» استطاعت خلال عرضها الأخير أن تكسر القالب الذي كان يأسر الفرق المسرحية ونطقت باسم الشعب الحرّ وضميره.

فرنسيّةٌ في الميادين

رغم صدمتها بحقيقة «الدولة» إلا أنها تفضّل البقاء

ديمة عبود

حسب مصادر غربيةٍ متنوّعة، يفوق عدد الأوربيات المنتميات إلى تنظيم داعش 500 امرأةً، يتوزّعن بين سوريا والعراق. ما أثار دوماً السؤال عن الأسباب التي دفعتهنّ إلى هجر حياةٍ آمنةٍ ومستقرّةٍ تضمن الحريّة والمساواة بين الجنسين والإقامة حيث الحرب والخراب؛ هل هو الملل والرغبة في المغامرة، أم الدوافع الإيمانية للإسهام في «بناء الخلافة»، أم مزيجٌ غامضٌ من الاثنين؟

تعيش «أم أيوب» اليوم، مثل عشرات المهاجرات الأوربيات، في مدينة الميادين، التي تعدّ مركز ما يسمّيه تنظيم داعش «ولاية الخير». تبلغ من العمر 26 عاماً، وتنحدر من أصول مغاربية. لا أحد يعرف اسمها الحقيقيّ، وهي لا تتحدّث كثيراً عن حياتها السابقة في فرنسا. لكنها أحياناً، وعلى هامش أحاديث أخرى، تتذكر أبويها المنفصلين منذ وقتٍ طويل، وتتذكر أيضاً معاناتها في ارتداء الحجاب. لا تظهر المرأة العداء المفترض لفرنسا، بل تكتفي بالقول إن تلك البلاد «لا تناسب دينها فقط، وتركتها». تقول إنها درست الهندسة البيئية في إحدى جامعات باريس، وإنها لا تستفيد اليوم من هذا التحصيل في شيء، مثلها مثل بعض «المهاجرات والمهاجرين من أصحاب الكفاءات العلمية التي لم تحسن الدولة استثمارها».

في أوائل 2015 وصلت أم أيوب إلى سورية عبر ممرّات التهريب الحدودية من تركيا، بعد رحلةٍ مخطّطٍ لها بشكلٍ جيدٍ عن طريق شبكةٍ من «الأخوات» عبر مواقع التواصل على الإنترنت. وفي سوريا تنقلت بين سلسلةٍ من المضافات النسائية المؤقتة من الحدود إلى الرقة وأخيراً إلى الميادين، حيث عملت كمتطوّعةٍ في مركزٍ طبيٍّ للتنظيم. وعن طريق مهاجرةٍ أخرى تعرّفت إلى زوجها الحاليّ، وهو مهاجرٌ من المغرب. يمضي الزوج وقتاً طويلاً بعيداً عنها لكنها لا تتذمر، وتشغل نفسها بقراءة الكتب وزيارة عددٍ قليلٍ من الصديقات هنّ زوجات مقاتلين في التنظيم. تبدي أم أيوب حرصاً على تعلم بعض الأطعمة السورية، وتحاول أن تبدو مرحةً وراضية. لكنها لا تخفي نقداً منضبطاً لسلوك التنظيم وأساليبه في تطبيق الشريعة، فهي أساليب قاسية ومنفرة حسب ما تقول؛ إذ كيف تعاقب النساء في الساحات العامة ويجلد الرجال ويهانون لأتفه الأسباب. «هناك فجوة»، تقول أم أيوب، «بين الدولة والناس»، ومن المستحيل أن يطبّق الإسلام فجأة، ومن الصعب على هذا «الشعب الطيب والبسيط» أن يتغيّر بين ليلةٍ وضحاها. كان لدى هذه المرأة حلمٌ، نشأ بتأثير الدعاية التي وقعت تحت تأثيرها، هو أن تكون جزءاً من «دولة الخلافة» وتعلّم الفتيات الصغيرات. لكن المدارس مغلقة بسبب الغارات الجوية، و«الدولة» لا تبدي اهتماماً كبيراً بالتعليم، فهي تركّز على القتال فقط. مما يضيّع فرصة استثمار المهاجرات وبعضهنّ حاصلاتٌ على شهاداتٍ عليا، فلا يتاح أمامهنّ سوى العمل في الحسبة لمراقبة النساء في الشوارع والأسواق والأمكنة العامة الأخرى. ولذا التزم العدد الأكبر منهنّ بيوتهنّ، أما العازبات ففي المضافات. ولا يضطرّ التنظيم إلى ممارسة أيّ ضغوطٍ على العازبات من أجل الزواج، إذ تتكفل مشاعر الغربة والوحدة والظروف الصعبة بدفع معظمهنّ إلى هذا الخيار.

تحصل المهاجرة العازبة على راتبٍ شهريٍّ يعادل 100 دولار. بينما تحصل الأمّ على ما يسمّى بكفالة الأطفال بالإضافة إلى الراتب نفسه، وهي 5 آلاف ليرةٍ سورية عن كلّ طفل، فضلاً عن خدماتٍ مجانيةٍ خاصّةٍ مثل السلال الغذائية والخدمات الصحية والوقود. ورغم أهمية هذه المزايا بالنسبة إلى السكان في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش إلا أنها لا تعنى شيئاً لامرأةٍ أوربيةٍ مثل أم أيوب.

تبدّدت أوهام المهاجرة عن «الدولة» لكنها لا تفكر رغم ذلك في الرجوع إلى بلدها، كما فعلت بعضهنّ، بل تفضّل البقاء دون أن تبدي أسباباً مقنعة، لكن الخوف من عقاب داعش في حال فشل خطة الهروب، أو العقاب الذي قد ينتظرها في بلدها، ربما كانا من بين هذه الأسباب.

محطّة حلب الحرارية... بين همجيّة النظام وجنون داعش

تقع المحطة على مسافة 30 كم شرقيّ مدينة حلب، قرب قرية الرضوانية، على الطريق العام الرقة-حلب. بلغت تكلفة إنشائها 931 مليون دولار. دخلت الخدمة عام 1997 باستطاعة إجمالية 1065 ميغا واط/سا. تتألف الوحدة المولدة للتيار فيها من خمس مجموعات توليد بخارية مصمّمة للعمل بالفيول أو الغاز، وترتبط بالشبكة العامة عبر عشرة خطوط نقل إلى محطات التوزيع المختلفة على التوترين 230 و66 ك.ف.

م. أحمد عبدو

قبل أربعة أشهر خرجت عن الخدمة محطة توليد الطاقة الكهربائية في حلب، إثر قصف طائرات الأسد لوحدة التغذية بالغاز المشغّل لها. وبسبب الأضرار الفنية البالغة التي لحقت بتجهيزاتها المختلفة لا يبدو تشغيل المحطة ممكناً في المدى القريب، بل ربما بعد وقوعها تحت سيطرة النظام مرّةً أخرى، وهو الأمر المرجّح حسب مجريات معاركه هناك ضدّ تنظيم داعش الذي يسيطر على المحطة منذ تشرين الأول 2013.

كانت محطة توليد الكهرباء، المعروفة اختصاراً بالمحطة الحرارية، المصدر الرئيسيّ (65-75%) لإمداد محافظة حلب بالطاقة الكهربائية. وسبّب التراجع الكبير في إنتاجها، قبل وبعد سيطرة داعش، انقطاعاً شبه دائم للتيار الكهربائيّ عن المحافظة المقسّمة بين أطراف مختلفة؛ النظام في الأحياء الغربية من المدينة، والجيش الحرّ في الشرقية منها وفي الريفين الشماليّ والغربيّ، وتنظيم داعش في الريف الشرقيّ. حاولت فعالياتٌ محليةٌ مثل مبادرة أهالي حلب (مجموعةٌ أهليةٌ وسيطةٌ مهتمةٌ بالخدمات) تحييد المحطة عن النزاع، ونجحت مرّاتٍ كثيرةً في ذلك، وإن في نطاق محدودٍ بسبب صعوبة تأمين الوقود المشغل للمحطة (فيول أو غاز) وكذلك المصاعب الفنية المتمثلة في أعمال الصيانة شبه المتوقفة، قبل أن يُبرَم اتفاقٌ بين داعش والنظام، عبر رجل الأعمال جورج حسواني، أحد أكبر الوسطاء بين الجانبين في قضايا النفط والغاز والكهرباء (نشرت «عين المدينة» في العدد 38 تقريراً في هذا الشأن)، قضى بتقاسم الإنتاج بين الطرفين، وأطلق الآمال باستقرار عمل المحطة في ظروف الحرب، مما يقلص من عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائيّ، وخاصّةً في الجزء الخاضع لسيطرة النظام من مدينة حلب. لكن هذه الآمال سرعان ما تبدّدت نتيجة حماقات الطرفين وانعدام الإحساس بالمسؤولية العامة لديهما، انتهاءً بحادثة القصف التي دمّرت وحدة الغاز قرب المحطة، ثم تدمير مجموعة توليدٍ في قصفٍ آخر استهدف موقع المحطة ذاته، لتبقى مجموعةٌ واحدةٌ يمكن أن تعمل في حال توافر وقود التشغيل (فيول أو غاز) باستطاعةٍ اسميةٍ مقدارها 213 ميغا واط ساعي (110 ميغا واط/سا هي أقصى استطاعةٍ فعليةٍ قدّمتها مجموعة التوليد الواحدة). فيما توقفت ثلاث مجموعاتٍ في أوقاتٍ سابقةٍ نتيجة أعطالٍ فنيةٍ عجز الفريق المشغل للمحطة عن إصلاحها بسبب غياب قطع التبديل اللازمة التي نهبت أولاً من قبل قوّات الأسد المتمركزة -آنذاك- في المحطة، بالتزامن مع أعمال صيانةٍ وهميةٍ تشارك في عائداتها قائد هذه القوّات مع مدير المحطة.

وبعد أن وقعت المحطة تحت سيطرة داعش أُفرغت مستودعات قطع الغيار بالكامل وحُملت في سياراتٍ شاحنةٍ لتنقل إلى مكانٍ مجهول. وتعاقب على إدارة أو «إمارة» المحطة مهاجرون زعموا تمتعهم بالكفاءة العلمية والخبرة لتشغيلها وادارتها، الا أن 100 عاملٍ وفنيٍّ ومهندسٍ من الموظفين الحكوميين في المحطة (من أصل 750 قبل الثورة) هم من قاموا بتشغيلها بالفعل، وحاولوا التغلب على العقبات الفنية الكثيرة، في ظروف عملٍ خطرةٍ يعاقَب فيها أيّ شخصٍ لمجرّد تلفظه بكلمةٍ لا تعجب عناصر داعش أو تدخينه سيجارةً أو وقوعه ضحيةَ وشايةٍ مغرضة.

فضلاً عن ممارساته المهينة في حقّ الموظفين، مثل التفتيش والشتيمة والسلب، لم يتورّع قائد قوّات الأسد التي كانت متمركزةً في المحطة عن إطلاق النار فوق رؤوسهم. وقام بقطع التيار الكهربائيّ عن مدينة حلب في كلّ مرّةٍ أراد فيها الضغط على «مبادرة أهالي حلب» وعلى أجهزة النظام في المدينة لتلبي طلباً ما من طلباته الخاصّة التي سهّلها قرارٌ من وزير كهرباء النظام يقضي بـ«دعم صمود الجيش العربيّ السوريّ». ودفع محافظ حلب -آنذاك- وحيد عقاد لزوجة هذا الضابط، في محلّ إقامتها في ريف اللاذقية، مبلغاً طائلاً مقابل أن يطلق زوجها سراح مختطفٍ لديه.

جامعة إدلب: تحدٍّ كبيرٌ وإمكانياتٌ قليلة

مريم أحمد

الاعتقال التعسفيّ والابتزاز على الحواجز الأمنية وارتفاع الأسعار والتكاليف الباهظة للدراسة؛ حملت الكثيرين على العزوف عن الجامعات التي تسيطر عليها فروع الأمن. ما دفع الشهيد مضر حمدون، المحافظ السابق لإدلب الحرّة، وعدداً من الأكاديميين إلى أن يدقوا ناقوس الخطر ويسارعوا إلى افتتاح جامعة إدلب لتعيد الأمل للكثيرين ممن حرموا من إكمال تعليمهم ليس فقط في محافظة إدلب بل في كلّ المدن والبلدات السورية.

وائل شابٌّ من ريف حماة، اضطرّ إلى أن يترك الدراسة بعد أن اعتقلته قوّات النظام وهو في طريقه إلى كلية الآداب بجامعة حلب في بداية عام 2013. مضت على تركه الجامعة ثلاث سنوات، ولذلك كان من السبّاقين إلى التسجيل في جامعة إدلب فور الإعلان عن افتتاحها. يقول وائل: «افتتاح الجامعة أعاد لي الأمل، بعد أن كدت أحزم أمتعتي وأركب البحر لأبحث عن مكانٍ أكمل فيه دراستي».

تعدّ جامعة إدلب الأولى في المناطق المحرّرة. وقد أعادت إدارة المدينة فتحها وترميم كادرها التدريسيّ بعد أن استهدفها النظام أكثر من مرّةٍ ليجبر القائمين عليها على إغلاقها. وعن ذلك حدّثنا رئيس الجامعة الدكتور ياسر اليوسف قائلاً: «قمنا بتشكيل نواةٍ مصغّرةٍ أطلقنا عليها اسم (إدارة جامعة إدلب المؤقتة) تألفت من 40 أكاديمياً وموظفاً، وكانت مهمتها إجراء سبرٍ للأشياء الهامة الموجودة في الجامعة بعد أن تمّ الاتفاق على إعادة تفعيلها، وخاصّة بعد الإلحاح الذي وجدناه من إدارة المدينة والأهالي والطلاب على ضرورة الافتتاح لاستيعاب الطلاب الجدد وأولئك المنقطعين عن جامعاتهم».

بدأ العمل بتحديد إدارة الجامعة 6 مراكز لتقديم طلبات المفاضلة في كلٍّ من مدينة إدلب ومعرّة النعمان ومعارة النعسان وسرمدا والبارة ودركوش. وتمّ افتتاح 14 كلية، واستحدث عددٌ من المعاهد المتوسطة وفروعٌ من الكليات السابقة. كما تمّ افتتاح عددٍ من الفروع التي لم تكن موجودةً في هذه الجامعة، من شأنها أن تخدم فئةً كبيرةً من الطلبة وتخدم المجتمع أيضاً، مثل كلية الصيدلة ومعاهد الميكانيك والتخدير والقبالة. وبذلك تكون الجامعة قد غطّت احتياجات أكثر من 4 آلاف طالب، وتعاقدت مع 52 أكاديمياً من مختلف الاختصاصات. وهناك مساعٍ كبيرةٌ لحصولها على اعترافٍ دوليّ.

كليّة التربية الثانية بإدلب - خاص عين المدينة

وبالرغم من كلّ تلك الجهود يرى رئيس الجامعة الدكتور اليوسف أنها تحتاج إلى افتتاح كلياتٍ متقدمةٍ للفرع العلميّ، مثل الطب البشريّ وبعض اختصاصات الهندسة، وبعض الأفرع الأدبية، لكن التكلفة المادية الباهظة تحول دون تحقيق ذلك.

ولم يخلُ هذا الجهد الكبير الذي قام به كادر الجامعة من المعوّقات، والتي تمثلت في الحاجة إلى تأمين الدعم الماديّ لتغطية نفقات الجامعة ومستلزماتها ورواتب الأكاديميين والإداريين العاملين فيها، وهذا كان العائق الأكبر أمام افتتاح كلية الطب بشكلٍ خاصّ، لأنها تتطلب نفقاتٍ ماديةً كبيرةً وتجهيزاتٍ مخبريةً ومواد باهظة الثمن. وعن ذلك حدثنا عميد كلية الصيدلة، الدكتور أحمد أبو حجر، قائلاً: «من أهم المشاكل التي واجهتنا تأمين أماكن للمخابر، وعدم وجود مبانٍ كافيةٍ للفصل بين الذكور والاناث، وعدم وجود وسائل الإنارة الكافية، والتدفئة؛ ما اضطرّنا إلى فرض رسم سنويٍّ قدره 250 دولاراً على الطالب العامّ و350 دولاراً على طالب الموازي، ريثما يتم تأمين جهةٍ داعمةٍ ويتمّ إعفاء الطالب من الرسم».

ومن العقبات الأخرى تدخل بعض الفصائل في سير العملية التعليمية، وخاصةً في موضوع فصل الإناث عن الذكور. قال الدكتور: «كانت العقبة الأكبر عندما طلبت منا جبهة النصرة فصل الذكور عن الإناث؛ ما أدّى إلى اكتظاظ القاعات بالطلبة، وضغط الدوام، وبقاء الطلبة حتى وقتٍ متأخرٍ من النهار في ظلّ افتقار القاعات إلى وسائل الإنارة ليلاً، وضياع حقّ الطالب في نيل الوقت الكافي من التعليم، فبدل أن يداوم في الكلية 5 أيام أصبح يداوم 3 فقط، بسبب تخصيص أيّام للذكور وأخرى للإناث. ونعمل على إيجاد مبانٍ تستوعب أعداد الطلبة من الجنسين خلال الفترة القادمة».

كانت جامعة إدلب هي الأولى ولكنها لن تكون الأخيرة، فقد قامت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة بافتتاح جامعةٍ في ريف حلب الشماليّ مؤخراً، لتسهم الجامعتان في ترميم الهوّة الكبيرة التي أحدثتها الحرب في العملية التعليمية، وفي إعداد كوادر قادرةٍ على المشاركة بفاعليةٍ في بناء سورية المستقبل.

سوق العمل في الميادين (1 من 2)
قنبلةٌ موقوتةٌ في ظلّ تنظيم الدولة

علي خطاب

رغم تحديدها عاصمةً إداريةً لمحافظة دير الزور (ولاية الخير) من قبل تنظيم الدولة الإسلامية إلا أن نجم سوق مدينة الميادين أخذ يخبو اليوم بعد الطفرة التي شهدها منذ أواخر عام 2012 إثر سيطرة الثوّار عليها.

منذ سيطرة التنظيم على المدينة والتسرّب البشريّ منها باتجاه تركيا وغيرها مستمرّ. ويقدّر ناشطون عدد الذين غادروها بحوالي 150 ألف نسمةٍ حتى الآن. ورغم ذلك ما زال يقطنها أكثر من 120 ألف نسمة، بحسب الناشطين ذاتهم. وهو رقمٌ كبيرٌ قياساً إلى عدد سكانها الأساسيين قبل الثورة، والذي لا يتجاوز 60 ألفاً بكثير، إذ تحوي المدينة نازحين من دير الزور وحلب وإدلب وحمص وغيرها.

نظرياً يُعدّ سوق المدينة والعمل لدى التنظيم مصدرَي الرزق الوحيدين للسكان حالياً. ويحوي السوق 2700 محلٍّ قام المكتب الخدميّ التابع للتنظيم بإحصائها ومنحها أرقاماً تسلسلية، كما يضمّ ما يقارب 370 محلاً خارج هذا الإحصاء. وتتوزّع المحالّ بين بيع المواد الغذائية والإلكترونية وقطع التبديل ومواد البناء والألبسة والمفروشات وأصحاب المهن من مصلحي سياراتٍ ومعدّاتٍ زراعيةٍ وحدّادين (الصناعة). وتستحوذ الأخيرة، بحسب «أهل السوق»، على 45% من المحلات في العموم. بالإضافة إلى بعض المنشآت البسيطة كالأفران ومشغلين لصنع الزعتر ومحطات تصفية مياهٍ وغيرها.

تشير عيّنةٌ تضمّ عدداً من المحلات المتجاورة إلى وجود 27 عاملاً في 16 محلاً في السوق التجارية، و53 عاملاً في 15 محلاً في المنطقة الصناعية. ما يعني أنه إذا كان عدد السكان 120 ألفاً بالفعل فإن كلّ 9 أشخاص يعيلون 91 شخصاً.

وقد أُخرجَ من هذا الإحصاء العمال الموسميون (العتالة)، وعمال البناء لتوقفه تقريباً، وسائقو المراكب العمومية لعدم إمكانية إحصائها حالياً وعائدية ملكية أغلبها لسكان محيط المدينة.

نوع المحل	عدد المحلات	عدد العمال في المحل الواحد (وفق العيّنة)	عدد العمال الإجماليّ	أصحاب العمل	المشتغلون (عمال وأصحاب عمل)
تجاري	1684	1.68	2829	1684	4513
خدمي (صناعي)	1386	3.53	4892	1386	6278
منشأة	16		86	16	102
المجموع	3086		7807	3086	10893

شروط السوق الحالية

حقق سوق الميادين طفرةً كمّيةً كبيرةً بالاستفادة من أعداد النازحين التي تجاوزت ثلاثة أضعاف عدد سكان المدينة، بحسب أعضاء سابقين في مجلسها المحليّ، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية عبر المجلس والمنظمات والكتائب، وانتعاش تجارة السلاح، وظهور الاستثمار في النفط الذي اتجهت بعض عائداته إلى سوق العقار الذي انعكست هذه الطفرة على أسعاره فبيعت قطعة أرض هي امتدادٌ للسوق المقبيّ بـ100 مليون ليرة، كما بيعت عيادةٌ بـ7.5 مليون ليرة (بيعت ثانيةً منذ أشهر بـ4 مليون). وبدأت تظهر أسواقٌ فرعيةٌ جديدةٌ أُحدثت محلاتها أثناء الثورة، يتجاوز عددها الألف بحسب تقديرات.

ومنذ سيطرة التنظيم على الميادين منتصف 2014 بدأت الهجرة الأولى للسكان، ومعهم الرساميل، إلى الخارج. فقد ناصب قسمٌ من هؤلاء التنظيم العداء، وكان القسم الآخر ممن أثرى من تجارة السلاح أو النفط وخاف من المساءلة. ثم تتالت الهجرات على فتراتٍ متقطعةٍ مع فرض التنظيم رؤيته على تفاصيل الحياة، بالتزامن مع ملاحقته من حمل السلاح في السابق وانتهى إلى إحدى الكتائب. وقد توّجتها الموجة الأخيرة من الهجرة مع دخول روسيا الحرب وإحساس الكثيرين بالسقوط القريب للتنظيم، والتنامي المستمرّ لتمركز الثروات بأيدي بعض من يُهمَس أن شراكاتٍ تجمعهم بأمراء في التنظيم. وقد وصل عدد المحلات المغلقة في الفترة الأخيرة إلى 600 محلًا، بحسب أهل السوق.

يمنع التنظيم عناصره من العمل «في أيّ وقتٍ ومكانٍ ضمن أيّ مصلحةٍ خارج نطاق المنفعة العامة للخلافة»، كما أفاد العديد من العناصر. لكن ليس من المعروف كيفية فهم هذا «القانون» وتطبيقه. فمنذ شهر قام أبو محمد، وهو أحد عناصر النقطة الإعلامية في المدينة، بافتتاح صالةٍ نت عند السماح بإعادة فتح الصالات، بعد إغلاقٍ دام عشرين يوماً، ومنح أصحابها رخصاً بموجب «تزكية» أمنيين مبايعين منذ سنةٍ على الأقل، تسمح لأصحاب الصالات بالعودة إلى العمل مع العديد من الشروط كمنع الزبائن من استخدام الشبكة خارج الصالة. ويقول مقرّبون من أبو محمد إن مردود صالته يذهب للمكتبين الأمنيّ والإعلاميّ.

ويقول صرّافٌ عرض عليه أحد الأمراء العمل معه في صرف العملات: «شغلي كله عالزبون الطيار. وطول النهار تا أصرّف 1000 إلى 2000 دولار»، حتى جاءه عرض الأمير بحصر تصريف كفالات الدواوين (رواتب الدوائر) به. إذ إن الأمراء يدفعون عناصرهم، عن طريق الطاعة وبساطة العنصر، إلى صرف رواتبهم من أحد الصرّافين المعتمدين. ويقدّر صرّافٌ آخر المبلغ الذي يضخّه التنظيم في المدينة بـ100 ألف دولارٍ يومياً (يصل به البعض إلى 200 ألف). ويُحصر صرفه بعددٍ محدّدٍ من الصرّافين، مثل الحوت، مقابل تأمينه وصول حوالاتٍ إلى الخارج مرسلةٍ لذوي العناصر أو لتغطية نفقات علاج. كما يوزّع قسمٌ من المبلغ على الصرّافين الآخرين الذين يُطلب منهم تقديم قوائم بأسماء الأشخاص الذين يرسلون أو يستلمون مبالغ من خارج الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم.

مع الزمن فرض التنظيم العديد من القوانين والإجراءات التي أعادت ترتيب السوق، كاحتكار شراء السلاح واستثمار النفط، ومنع تجارة التبغ والكثير من أنواع الألبسة وأدوات الرفاهية، بالإضافة إلى الرقابة الأمنية/الدينية بحسب رؤيته، وفرض الضرائب، وعدم تحديد الأجور. وأضيف كلّ ذلك إلى الواقع الاجتماعيّ الذي يفرض نفسه على السوق في الأصل، كالطابع العائليّ لبعض الأعمال، إذ يشتغل في محلّ المالك أفراد عائلته. كما أن أصحاب العمل والأهالي على حدٍّ سواء لا يمانعون في تشغيل الأطفال، بل يحبذونه في كثيرٍ من الأحيان، مما يؤدّي إلى إضافة أعدادٍ جديدةٍ إلى سوق العمل وزيادة عدد العاطلين عنه. وبالتالي كثرة العرض (الأيدي العاملة) وندرة الطلب (العمل) وانخفاض الأجور.

قانون العمل الشعبيّ

لطالما وقعت الميادين في السابق خارج منطقة نفوذ قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، باستثناء المنشآت الطبية والصناعية التي تضطرّ إلى تسجيل العاملين فيها للحصول على ترخيص. وتكفلت بيروقراطية الدوائر الحكومية وفساد موظفيها والعلاقات الاجتماعية والجهل، بعدم وجود قضايا عمالية (إصابة، تعويض، راتب تقاعدي، تحديد ساعات العمل والحدّ الأدنى للأجور..). واقتصر الأمر على المساعدات المالية البسيطة والتكفل بالطبابة والإعانة المتذبذبة عند العجز أو الموت. على أن بساطة السوق وعدم وجود تباينات كبيرةٍ بين الفئات حالا دون وقوع غبنٍ كبيرٍ على الشغيلة. وما يزال هذا «القانون» سارياً حتى الآن لكن مع وجودٍ الكثير من الاضطراب.

أحمد طفلٌ نازحٌ عمره 13 عاماً. قضى أبوه في معتقلات النظام. كان يعمل في ورشة دوزان سياراتٍ ليعول أمه وأخيه الأصغر. منذ أشهر أصيبت عين أحمد في العمل، وتكفل صاحب الورشة بدفع 25 ألف ليرةٍ كتكاليف عمليةٍ زرع عين صناعية، وبأن يرسل إليه مبلغ ألفي ليرةٍ أسبوعياً. خيّرت الأم صاحب العمل بين الشكوى أو دفع تعويضٍ قدره 3 ملايين ليرة، لكنه رفض وعرض الاحتكام إلى القضاء، إذ إن الإصابة، كما أكد الجميع، «قضاء وقدر». خاصّةً أن محكمة التنظيم عالجت أمثال هذه القضية تحت بند «القصاص»، ولم تلتفت إلى الشغيلة إلا في تسريع قبض أجورهم وفضّ نزاعاتهم وتمكين الشغيل من رد الإهانة في حال وجّهها إليه صاحب عمله، مما دفع البعض إلى التعتيم على خلافاتهم خوفاً على خصومهم من قسوة التنظيم.

هناك الكثير ممن هم في عمر أحمد ممن يدفع العوز ذويهم إلى تشغيلهم رغم شحّ الأجر. كما تدفعهم إلى ذلك رغبتهم في تعليم أطفالهم «مصلحة» تفيدهم في المستقبل، أو لاعتقادهم أنهم يحافظون عليهم من الانحراف ويعوّدونهم الاعتماد على النفس. ويفضّل أصحاب العمل تشغيل الأطفال لقلة أجورهم، وانعدامها في بعض الحالات، والاعتماد على الطفل في تأمين احتياجاتهم المنزلية، وتحميله أعمال التنظيف وخدمة الزبائن. الأمر الذي قد يلجأ إليه أحمد لصعوبة تعلمه مهنةً ما حالياً. أما أمه فقد أقلعت عن التفكير في الشكوى بعدما تيقنت أنها لن تحصل على أيّ تعويض، بينما يفكر صاحب العمل في إعطاء أحمد 200 ألف ليرةٍ في ظرفٍ وقطع الراتب الذي خصّصه له.

أيقونة الثورة في ريف حلب الشرقيّ..
منبج التي لم تهنأ بحرّيتها تعاني منذ عامين من احتلال التنظيم وسط تهميشٍ إعلاميّ

عمرو غزال

تدخل مدينة منبج عامها الثالث من التهميش وإهمال وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ما يحصل فيها من انتهاكاتٍ وظلم وتضييقٍ من تنظيم الدولة الإسلامية على سكانها الذين وجدوا أنفسهم أمام حكم جائرٍ ودكتاتوريٍّ شابه دكتاتورية نظام الأسد وربما تفوّق عليها في قمع الحرّيات.

كانت مدينة منبج، منذ تحريرها من قوّات النظام منتصف عام 2012، قبلة الناشطين السوريين من مختلف المدن والمحافظات عامة، وناشطي المناطق الشرقية لسوريا بشكلٍ خاصّ، نظراً لوقوعها عند نقطة وصلٍ بين تلك المناطق، التي لم تكن محرّرةً آنذاك، وبين مدينة حلب وتركيا. فاحتضنت العديد منهم وأقاموا فيها عدّة مشاريع ونشاطاتٍ ثقافيةٍ وتنموية أسهمت في زيادة الوعي الثوريّ عند سكانها، وكرّست لديهم مفهوم الدولة المدنية.

منبج - عدسة أحمد محمد - خاص

عودة الاحتلال

في 4 كانون الثاني 2014 أعلن ثوّار حلب الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. الأمر الذي أجبر التنظيم، بعد 15 يوماً من المعارك، على سحب مجموعاته التي كانت منتشرة في مواقع مختلفة من المحافظة نحو مدن وبلدات ريف حلب الشرقيّ، بما فيها منبج ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية الكبيرة، فهي تفصل بين محافظتي حلب والرقة، ويوجد فيها عددٌ كبيرٌ من مشاريع البنى التحتية، كسدّ تشرين الذي يغذي حلب وعدّة محافظاتٍ أخرى بالكهرباء، ومحطة معالجة المياه، كما تعدّ من أغنى المدن السورية بالمحاصيل الزراعية.

وقدّر أحمد محمد، عضو المكتب الإعلاميّ لمدينة منبج، إجمالي المبالغ التي يجمعها التنظيم من الأهالي، تحت بند الزكاة، بأكثر من 50 ألف دولار شهرياً، تذهب جميعها لصالح خزينة التنظيم الذي يستفيد منها في دفع رواتب مقاتليه، في الوقت الذي يعاني آلاف الشباب في المدينة من البطالة.

وأشار محمد في تصريح لـ«عين المدينة» إلى أن التنظيم يفرض على سكان المدينة «الإقامة الجبرية» أيضاً، فلا يسمح لهم بالسفر إلى خارج مناطق سيطرته، الأمر الذي أدى إلى ازدياد نسبة بطالة الشباب وانتشار ظاهرة تسوّل النساء نتيجة غياب الدعم الإغاثيّ بسبب قيام التنظيم بملاحقة واعتقال كوادر جميع المنظمات بحجة تلقي الدعم من «الغرب الكافر». لافتاً إلى أن المدينة تضم خزاناً بشرياً هائلاً، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 900 ألف شخص.

تضييق الخناق

وقال أبو علي، أحد سكان منبج حالياً، إن التنظيم يعامل المدنيين معاملةً سيئةً للغاية، خاصّةً بعد أن نفّذ سكانها إضراباً شاملاً للمحالّ التجارية منتصف عام 2014، قابله التنظيم بإجبار المحتجّين على فتح محالهم بعد تكسير أقفالها وتهديدهم بحرقها، وذلك بعد وقتٍ قصيرٍ من خروج مظاهرتين مناهضتين للتنظيم في المدينة، قمعهما بالرصاص واعتقل عدداً كبيراً من المشاركين فيهما.

وأضاف أبو علي: «يقوم التنظيم بشكلٍ مستمرٍّ بتنفيذ إعداماتٍ ميدانيةٍ في حقّ الناشطين وعناصر سابقين من الجيش الحرّ. وقد بلغ عدد من أعدموا 282، بتهم مختلفة أبرزها الرِّدّة أو التعامل مع الصحوات ودول الغرب. كما يقوم التنظيم يومياً بتنفيذ الأحكام التعزيرية في حقّ أهالي المدينة بتهم التدخين أو مخالفة اللباس الشرعيّ أو تقصير اللحية، الأمر الذي ولّد حالةً من الكره والحقد على التنظيم وعناصره، إلا أن الناس عاجزون عن القيام بأيّ شيء».

بدورها قالت أم مصطفى، وهي تقيم في منبج أيضاً، إن سكان المدينة أصبحوا يشعرون أنهم غرباء عن مدينتهم أو لاجئون فيها، وأن المقاتلين الأجانب، أو ما يطلق عليهم لقب «المهاجرين»، وعناصر التنظيم هم أصحاب الأرض، إذ يحظون بميزاتٍ لا يحلم بها المدنيون. مشيرةً إلى أن بيوت «المهاجرين» وعناصر التنظيم مزوّدةٌ بالماء والكهرباء على مدار الساعة، في حين لا تصل الكهرباء إلى منازل السكان سوى لثلاث ساعاتٍ في اليوم.

الجدير بالذكر أن «قوّات سوريا الديمقراطية»، المدعومة من التحالف الدوليّ، سيطرت بتاريخ 26/12/2015 على سدّ تشرين الذي يبعد أقلّ من 15 كيلومتراً عن مدينة منبج، بعد معارك عنيفةٍ كان لطيران التحالف دورٌ بارزٌ في حسمها. إلا أن المعارك توقفت بعد ذلك وسط أنباء عن خلافٍ أميركيٍّ تركيٍّ، بعد أن أبدى الأتراك تحفظهم على اقتراب الميليشيات الكردية، التي تعدّ طرفاً رئيسياً في «قوّات سوريا الديمقراطية»، من حدودهم.

التجويع: إجراءٌ عقابيٌّ أم سياسةٌ منهجية؟

أحمد عيشة

عادةً ما يتمّ في الحروب حصار بعض النقاط العسكرية وقطع الإمدادات المختلفة عنها بقصد تركيعها وفرض الاستسلام عليها، وفي الوقت نفسه يُسمح بإدخال المساعدات الإنسانية والفرق الطبية إليها لنقل المصابين والجرحى. تلك هي أبسط قوانين وأخلاقيات الحروب.

Ala' Hamameh © 2016

يختلف هذا بالطبع عن ما تشهده سورية وفي أكثر من منطقة، من دير الزور إلى مخيّم اليرموك إلى حمص، وأخيراً وليس آخراً ريف دمشق، وخاصّةً مضايا؛ تلك البلدة الصغيرة بسكانها السبعة عشر ألفاً وما يقاربهم من النازحين، التي تقع إلى الشمال الغربيّ من مدينة دمشق على الحدود اللبنانية، وهي من أوائل البلدات التي ثارت سلمياً ضدّ النظام وطالبت باسقاطه. تشهد مضايا اليوم أبشع حصار قصدُه تمويت وقتل البشر كافةً بلا طلقةٍ، تقوم به قوّات جيش النظام وميليشيات حزب الله المرتبط بمراكز القرار في طهران أكثر من انتمائه اللبنانيّ، والذي يسعى جاهداً إلى ربط مصير الشيعة اللبنانيين والعرب بوليّ الفقيه، معزّزاً دور المذهب على حساب الانتماء الوطنيّ والقوميّ، مقامراً تماماً بمصير تلك الطائفة، عبر بنيةٍ عسكريةٍ فاشيّةٍ معاديةٍ للغير.

وخلال فترة الحصار، التي تخطّت المئتي يوم، تجاوز عدد الشهداء حتى الآن 40 شهيداً، وهو مهدّدٌ بالزيادة يومياً، عدا الأمراض الكثيرة المنتشرة والممهدة للموت الفظيع. ونشاهد جميعاً الصور اليومية على الشاشات وعبر وسائط التواصل الاجتماعيّ، والتي كان أكثرها مأساويةً وفضحاً للضمير العالميّ صورة الطفلة التي تحلم بفطيرة ساخنة، والطفل الذي يستحي من طلب رغيف الخبز.....

بهذا الحصار الخانق يسعى النظام، وميليشيا نصر الله برعاية وليّ الفقيه، إلى تحويل مطالب الشعب السوريّ الذي هبّ طلباً لحرّيته وكرامته إلى حالة صراع من أجل حياته وبقائه. إذ صبّت كلّ المناشدات والاعتصامات في الداخل وحول العالم من أجل إدخال المساعدات الإنسانية للمحاصَرين المهدّدين بالموت اليوميّ، في وقتٍ تتضاعف فيه عمليات القصف المرعب وحصد المزيد من الأرواح إضافةً إلى تدمير البيوت وتهجير ساكنيها.

تعتمد الميليشيا الطائفية التجويع -**كما اعتمدته سابقاً حركة أمل والنظام السوريّ في حصارهما المخيّمات الفلسطينية في لبنان عام** 1987، **مما اضطرّ المحاصَرين في الداخل إلى معايشة حالات مأساوية لاإنسانية نتيجة نقص الماء والغذاء والكهرباء، وقبلها حصار النظام مخيّم تل الزعتر لأكثر من سبعين يوماً حتى سقط المخيم في** 14/8/1976 **وبأكثر من** 3000 **شهيد، واليوم مضايا وقبلها أحياء حمص القديمة**- كسياسة ممنهجة من أجل التركيع والرضوخ تحت ضغط العذاب والألم اليوميّ وصرخات الأطفال والأمهات طلباً للقمة خبز أو زجاجة حليب أو حبة دواء. فتلك التنظيمات الطائفية تعادي الوسط المحيط بها كأعداء مفترضين في وقتٍ تتباكى فيه أمام العالم بخوفها من اضطهاد الأكثرية لها، شاكيةً مظلومياتها عبر التاريخ. وبالتالي تعلن وبغباءٍ، علّها تقنع جمهورها، أنها مهدّدةٌ من محيطها -كما فعلت الدعاية الصهيونية ذات يوم في توجّهها إلى العالم أنها وسط بحر قد يبتلعها- بينما حقيقتها أنها تنظيماتٌ إرهابيةٌ بمعنى ممارستها ونهجها بقتل المدنيين لتحقيق أهدافٍ لها ولأسيادها في طهران.

وفوق ذلك يسعى هؤلاء الميليشياويون إلى تقديم فعلهم المخزي بأنه حربٌ على الإرهاب، فيصوّرون جميع السوريين الذين ثاروا على نظام الأسد كإرهابيين، وبالتالي يجب قتلهم وبكافة الوسائل، من الرصاص حتى التجويع. ويزعم هؤلاء القتلة اندراج فعلهم هذا في إطار محاربة إسرائيل وأمريكا كقلاع للظلم، في وقتٍ تؤكد فيه الأحداث كلها، من تلّ الزعتر إلى المخيمات الفلسطينية إلى البلدات والمدن السورية، على التغاضي، بل الرضا، الإسرائيليّ والأمريكيّ عما يقومون به. فقد استطاعت الطائرات الأمريكية أن تلقي الغذاء والدواء -والسلاح أيضاً- على المناطق ذات الأغلبية الكردية في العراق وسورية، لأنهم يحاربون تنظيماً إرهابياً (داعش)، بينما ميليشيا «المقاومة» غير إرهابيةٍ، وربما تقاتل «الإرهابيين»!

يسير أتباع وليّ الفقيه والنظام السوريّ على نهج الأخ الأكبر في رواية 1984 لجورج أورويل، حيث الكراهية هي الحب والجهل هو العلم والكذب هو الحقيقة، ليقنعوا أنصارهم أن حصار المدنيين هو المقاومة، وأن قتلهم هو الطريق إلى تحرير فلسطين.

أما السوريون، ومعهم الكثير من اللبنانيين، فيطلبون الحرّية، وسينالوها. حيث لا مكان للحاقدين والظلاميين أولاد التنظيمات الطائفية.

على أبواب إحدى المقابر الجماعية - حلبجة العراق

مـا الذي بقي من حزب البعث؟

بكر صدقي

لاقى خبر حلّ القيادة القومية لحزب البعث «العربيّ الاشتراكيّ» اهتماماً قليلاً جداً، يمكن القول إنه اقتصر على «أعدائه» إذا كرّرنا الكلمة التي استخدمها أحد الشعراء في بيتٍ بليغٍ في دلالته على المزاج الفاشيّ لأنصاره:

«أنا بعثٌ وليمُت أعداؤه... عربيٌّ عربيٌّ عربيّ».

قرأت بيت الشعر هذا، للمرّة الأولى، على جدار أحد معامل منطقة الليرمون عند مدخل حلب الشماليّ المؤدّي إلى طريق أعزاز - عفرين. تساءلتُ حينها، وكنتُ يافعاً في المرحلة الإعدادية، ترى هل هذا الكلام موجّهٌ إلى الكرد؟ هذا ما استشعرته من كلمة الأعداء في الشطر الأوّل، معطوفاً على التوكيد المثلث على العروبة في الشطر الثاني.

واجهني «البعث» للمرّة الثانية في أوّل المرحلة الثانوية، حين دخل نائب مدير المدرسة إلى الصفّ، ووزّع طلبات انتساب إلى منظمة «اتحاد شبيبة الثورة» التابعة للحزب الحاكم على جميع الطلاب. لم أكن أملك، في ذلك الوقت، ثقافةً سياسية، لكني رفضت تقديم طلب الانتساب من منطلق أخلاقيٍّ، إذا جاز التعبير، فقط لأنه حزب السلطة، إضافةً إلى منبتي الكرديّ الذي لا يتناسب مع الانضمام إلى حزبٍ شديد العروبة، «عربيٌّ عربيٌّ عربيّ!» وفقاً لبيت الشعر المذكور. أما الدلالة الأخلاقية لرفض ما هو سلطويٌّ فقد كانت مناخاً عاماً في المدرسة (منتصف السبعينات)، وكان قلةٌ من طلاب صفي يحضرون اجتماعات منظمة الشبيبة فيستحقون وصمة «المكولك» من الطلاب. وهي تعني باللهجة الحلبية «المداهن، المتملق، المنافق، الانتهازي». لنلاحظ، عرضاً، أن أحداً لم يكن يأخذ انتماء غيره إلى هذا الحزب على محملٍ عقائديّ، بل يفهمه كنفاقٍ وتمسّحٍ بالسلطة لتحقيق مكاسب فقط.

أتذكر طالباً آخر رفض الانتساب، وتلقى صفعةً قويةً من نائب المدير، إرهاباً له وانتقاماً على موقفه الشجاع. كان هذا الطالب متديناً حاول، طوال أشهر، هدايتي ثم يئس من ذلك وقاطعني تماماً. أما غالبية الطلاب فقد تصرفوا كحلبيين أصيلين إزاء هذا الموقف، فملأوا استمارات طلب الانتساب، تجنباً للأذى المحتمل، لكنهم لم يحضروا أيّ اجتماع.

تغيّر هذا الجو «العاديّ» تماماً بعد بداية التمرّد العسكريّ للطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين، وقرار المواجهة العنيفة الذي اتخذه النظام، فشنّ حرب استئصال ضدّهم كانت، في الواقع، حرباً شاملة على المجتمع السوريّ. منذ تلك اللحظة الفارقة في تاريخ سوريا تردّى وضع الحزب أكثر مما كان أصلاً، ليتحوّل إلى مجرّد جهاز أيديولوجيٍّ - قمعيٍّ في خدمة السلطة المطلقة لحافظ الأسد. وقد لعب حزب «العمال والفلاحين وصغار الكسبة» هذا دوراً مهماً في إطلاق حملة تأليه الأسد، لتتولى أجهزة المخابرات، التي

باتت لها اليد الطولى في الحكم، أمر ترهيب الناس وإرغامهم على «المكولكة» لا للحزب «القائد للدولة والمجتمع» وفقاً للدستور الدائم الذي فرضه في العام 1972، بل لـ«الأب القائد» الذي ملأت صوره المرعبة (وفي مرحلة لاحقة تماثيله الطوطمية) كلّ مكان، على مثال البيغ براذر في رواية 1984 لجورج أورويل الذي يقول للمرء في كلّ لحظة: «أنا أراك»، في تقليد لصورة الله الذي يرى كلّ عباده وما يفعلون أو يقولون في كلّ لحظة.

بموازاة هذا المسار الداخليّ، تحوّل البعد القوميّ لحزب البعث إلى سعي الأسد إلى بناء هيمنة إقليمية تتجاوز الحدود السورية، في لبنان وفلسطين، بواسطة البلطجة أساساً، ليفرض نفسه كلاعب إقليميٍّ لا يمكن تجاهله. الأمر الذي لاقى تفهماً من «المجتمع الدوليّ» بأميركييه وروسه وأوروبييه، كما من الدول العربية التي خضعت لبلطجته حيناً واستخدمتها لتحقيق بعض أهدافها حيناً.

يمكن القول إن حزب البعث الذي انقلب عليه الأسد في العام 1970 وزجّ بقادته في السجون، قد أعيد تشكيله في عهد «الحركة التصحيحية» على مبدأ «المكولكة» ليتضخّم في عضويته بصورة مبالغ فيها. وبعد حرب مطلع الثمانينات الدامية تدهور حال الحزب أكثر ليتحوّل إلى ملحق بالأجهزة الأمنية لتكريس عبادة الدكتاتور. بعد وفاة المؤسّس في حزيران 2000 وتوريث الحكم لابنه بشار، سيطر شعور بالمرارة على أوساط واسعة في القواعد الشعبية الدنيا للحزب بسبب فجور «الليبرالية» العائلية الدكتاتورية التي تصدّرت المشهد بوقاحة في صورة رامي مخلوف وأمثاله من القرايب والمحاسيب الجشعين.

كثيرٌ من هذه القواعد المفقرة سينخرط، منذ آذار 2011، في الثورة الشعبية، وبصورة خاصّة في الضواحي المهمّشة للمدن الكبرى ذات التركيبة السكانية السنّية. ليبقى الحزب مجرد هياكل سلطوية لا تستند إلى أيّ قاعدة شعبية، باستثناء البيئة العلوية التي تماسكت حول النظام حين شعرت أنه يواجه خطراً وجودياً حقيقياً. وهذه قاعدةٌ لنظام الأسد السلاليّ أكثر من كونها قاعدةً للحزب الذي انتهى دوره «القياديّ» المزعوم للدولة والمجتمع، في العام 2012، بجرّة قلم، حين حاول النظام أن يتظاهر بتحقيق بعض «الإصلاحات» فغيّر الدستور وأزال منه البند المتعلق بتكريس تلك القيادة، كما أصدر قانوناً للأحزاب، رخّص بموجبه لـ«أحزاب» جديدة، وألغى محكمة أمن الدولة لينشئ بدلاً منها «محكمة الإرهاب» في المبنى نفسه وبالقضاة أنفسهم، مع مجازر قضائية أكثر من السابق.

القرار الجديد الذي حُلّت بموجبه القيادة القومية ربما يعني إطلاق رصاصة الرحمة على كيان نافق لم يعد ذي نفع للطغمة الحاكمة التي حوّلت سوريا من لاعبٍ إقليميٍّ مهمٍّ ذي دور وظيفيٍّ إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، في مرحلة أولى، وإلى الانضواء تحت وصاية الاحتلال الروسيّ المباشر، في مرحلة ثانية، على ما تفيد الاتفاقية الموقّعة مع روسيا، الصيف الماضي، التي تمنح هذه الأخيرة ولايةً عسكريةً مفتوحةً على الأراضي والأجواء السورية، وتمنح قوّاتها العسكرية حصانةً من أيّ مساءلة على أفعالها. من الواقعية، والحال هذه، التخلي عن البعد القوميّ للحزب العروبيّ المتشدّد في عروبته، وخاصّةً بعد تحوّل العروبة إلى شتيمة على ألسنة البيئة الموالية للنظام بسبب ما تعتبره من تآمر دول عربية رئيسية ضدّه، السعودية وقطر أساساً. فقد أصبحوا يستخدمون كلمة «عربان» التحقيرية للدلالة على خصوم النظام من الدول العربية.

بمقابل هذا التحقير للعروبة صعدت باطّراد موجة تمجيد لإيران وبيادقها من القوى الشيعية في الدول العربية، بلغت على لسان الممثل دريد لحام، قبل أيام، إضفاء صفات القداسة على وليّ الفقيه علي خامنئي. للعلم يتحدّر فنان القصر هذا من تقليد سياسيٍّ قوميٍّ سوريٍّ، مثله في ذلك مثل آل مخلوف، استمرّت خصومته للبعث عقوداً، لينتهي أخيراً إلى التحالف مع النظام منذ تسعينات القرن الماضي، ودخل «الجبهة الوطنية التقدمية» في السنوات المبكرة من حكم بشار الكيماويّ. لكن هذه الطلعة الجديدة من دريد لحام قد لا تكون مجرّد تحية عرفانٍ وامتنانٍ بسبب دعم إيران للنظام الذي أعلن مبكراً انحيازه وولاءه له، بقدر ما تعبّر عن عودةٍ إلى أصوله الشيعية.

إنه مصيرٌ مملوءٌ بالعبر لحزب طبع الحياة السياسية في المشرق العربيّ ببصمته لعقود، وتربت على ثقافته القومية أجيالٌ من السوريين والعراقيين. فانتهى فرعه العراقيّ بسقوط نظام صدام حسين على يد قوّات الاحتلال الأميركيّ في العام 2003، لتؤدّي سياسة استئصال البعث وحلّ الجيش الموالي لصدام حسين إلى التحاق كثير من قادة الأوّل وضباط الثاني من بقاياه، بتنظيم داعش الذي سيعلن «دولته الإسلامية» من الموصل بعد سيطرته على أراضٍ شاسعة في العراق وسوريا. يمكن القول، من هذا المنظور، إن داعش هو امتداد الفرع العراقيّ «السنّي» لحزب ميشيل عفلق، وإن كان لا يقتصر عليه. في حين انتهى الفرع السوريّ «العلويّ» إلى ولاءٍ مذهبيٍّ إيرانيٍّ - شيعيّ. لقد تحلل الفرع السوريّ قبل سقوط النظام، وخرجت منه معظم عضويته السنّية بعد انطلاق الثورة. وربما يتخفف منه النظام نهائياً، أي بإعلان حله، إذا أتيحت له أيّ فرصة للمقايضة به على بقائه.

الجمهوريات المصغَّرة:

قريةٌ سوريةٌ تبحث عن البقاء وسط المجازر

كريستوف رويتر
دير شبيغل/ 13 كانون الثاني 2016
ترجمة مأمون حلبي عن الإنكليزية

في الوقت الذي تواصل فيه الحرب استعارها يفعل الناس العاديون ما في وسعهم للحفاظ على بقائهم في أماكن مثل قرية كورين. تحوّلت هذه القرية إلى نوعٍ من جمهوريةٍ صغيرة، لكن سكانها يتناقصون تدريجياً.

كانت أشجار المحلب مزهرةً عندما بدأت الكارثة التي كان حصولها منتظراً. وبالفعل، قام رجال كورين والقرى المحيطة بعمل ما عليهم لحصول هذه المحنة. فمنذ الشتاء، وبعد عامين من وجود خطّ جبهةٍ شبه ساكن، اقتحم الرجال بشكلٍ سريع عدداً من مواقع ونقاط الجيش الأخيرة في محافظة إدلب. وبعد وقتٍ قصير من فرار جنود النظام من إدلب المدينة وصلت القنابل. كثيراً ما شُوهِدَ هذا النموذج في سوريا: بعد أن يستولي المتمرّدون على قاعدةٍ للجيش أو مطارٍ أو مدينة، سرعان ما تصل الطائرات لتقصفهم من الأعلى.

لأسابيع، كانت حوّامات النظام تطير على علوٍّ يتجاوز مدى أسلحة المتمردين وتُلقي براميل متفجّرة، زنة الواحد منها نصف طنّ. لمرّةٍ واحدةٍ على الأقلّ أُلقيت أسطوانةٌ ممتلئةٌ بغاز الكلورين ومُزوّدةٌ بصواعق تفجير على القرية، التي تقع على بعد حوالي أربعين كيلومتراً جنوب الحدود التركية. ظهرت طائرات السوخوي بين الغيوم وأطلقت صواريخها على المباني التي كانت لا تزال غير متضرّرة. 31 شخصاً ماتوا. لمدّةٍ عاش أهالي القرية في بيوتٍ بسيطةٍ مبنيةٍ بين الأشجار. بدأت الضربات الجوية تتناقص عندما أخذت أشجار الزيتون تُزهر. كان النظام يحتاج إلى الطائرات في مكانٍ آخر، إذ إن هناك قرىً أخرى تستأهل العقاب. أما في كورين فقد عاد القرويون من الكروم، وبعد وقتٍ قصيرٍ كان ثلاثة أرباع السكان، البالغ عددهم 11000 شخص، يعيشون فيها من جديد، ويقومون بجمع الحجارة وتأمين الإسمنت لإصلاح بيوتهم.

في ربيع 2012 احتفل أهالي المنطقة بانسحاب الجيش من معاقله الأخيرة في أريافهم بعد قتالٍ عنيف. اعتقدوا، خطأً، أنّ انهيار دكتاتورية الأسد كان وشيكاً، لكنّ الأمر لم يكن كذلك. عوضاً عن الانهيار، تقلّص النظام فقط. وطوال السنتين التاليتين كان الجيش، من حينٍ إلى آخر، يطلق رشقات المدفعية على كورين من موقعه الذي يبعد قرابة 8 كم. تمّ أخيراً طرد جنود النظام، لكن الموت بدأ بعدها يسقط من السماء لفترة من الزمن. باستثناء ذلك، تُرِكَ السكان وشأنهم في طبيعتهم الخضراء التي تكثُر فيها التلال. لكن «الأمر ليس آمناً تماماً»، يقول عزيز عجيني، الذي كان أستاذاً للغة الإنكليزية في إدلب المدينة. ويتابع: «أصبحت كورين

دولة، مثل كلّ البلدات الأخرى هنا». مثل جُزر تحيط بها العواصف، تفعل ما في وسعها لتنجو. السفر من بلدةٍ إلى أخرى مجاورةٍ هو «في الوقت الحاضر مثل عبور حدودٍ دولية»، يضيف عضو مجلس قرية كورين المسؤول عن تأمين إمدادات المياه. «كلّ منطقةٍ فيها مجموعاتٌ مختلفةٌ من المتمرّدين، وبعض البلدات أكثر تديناً من الأخرى، وبلداتٌ أخرى منقسمةٌ بشكلٍ شديد». تطوّر الخوف من الآخرين بشكلٍ أوتوماتيكيّ، الخوف من أولئك الذين لا يعرفهم المرء بشكلٍ جيد. بدأ الناس يقيمون بعيدين عن بعضهم، مُفضّلين البقاء في بيئتهم الصغيرة، لكن الآمنة نوعاً ما.

التضامن القرويّ

الهدوء مذهل، إن أخذنا في الاعتبار حقيقة أنه من السهل للناس أن يتسلّحوا. إنه أسهل من أيّ وقتٍ قتل أحدٍ ما إن أراد المرء ذلك، وأصبح من المستحيل فعلياً اعتبار المجرمين مسؤولين عن جرائمهم دون المخاطرة بشقاقٍ يؤدي إلى سفك الدماء. لا وجود لرجال الشرطة، وإن وجدوا، لم يعد ممكناً اللجوء إليهم. هذا لا يعني أنّ نظاماً قضائياً جديراً بالثقة كان موجوداً في ظلّ حكم الأسد، لكن كانت توجد دولة. في الوقت الحاضر، هناك مجرّد توازنٍ هشّ يمكن أن يُعبَث به في أيّ وقت. كلّ شيءٍ يجب أن يتمّ التفاوض حوله. السلطات السابقة حلّت محلها العلاقات الشخصية والتضامن القرويّ.

عندما عُثر على شابٍّ تمّ ضربه حتى الموت قرب كورين في أيار 2014، بدأ مجلس القرية، المُكوّن من 10 أشخاص، التحقيق بقدر ما استطاع. كان أحد الشهود قد رأى المغدور في شجارٍ مع اثنين من أبناء عمومته البعيدين. اعترف الاثنان، لكن ذلك كان بداية المشاكل. كيف يمكن تجنّب شقاقٍ دمويّ؟ يقول الأستاذ عزيز: «أحلنا القضيّة إلى المحكمة الشرعية في مدينة بنّش. لهذه المحكمة سمعةٌ حسنةٌ في كلّ أنحاء المحافظة، وهي لا تُطبّق الفقه المتشدّد الذي كثيراً ما يتمّ ربطه بالشريعة، لكن التسمية تزيد من قبول الناس لأحكامها». كانت القضية صعبة. الحكم بالسجن لم يكن ممكناً لأنه لا سجون هناك، والحكم بالإعدام كان يمكن أن يُمزّق القرية. لهذا فاوضت المحكمة على تسويةٍ تتضمن دفع مبلغ 7 مليون ليرةٍ سوريةٍ كديّةِ دم. يُشكّل هذا المبلغ ثروة، وكان على عائلة الجُناة أن تبيع ذهباً وأراضٍ لتستطيع دفعه. إضافة إلى ذلك، مُنعَ الجانيان من دخول القرية لمدّة عام.

تحافظ القرية على بقائها، بشكلٍ حصريٍّ تقريباً، من المواد الغذائية التي تزرعها؛ الزيتون والتين والمحلب أساساً. تزرع القرى الأخرى الأوفر مياهاً الدرّاق والبطيخ والبطاطا والفليفلة. كان الحصاد في كورين جيداً هذا العام، حسب ما يقول المزارعون. وهم مرّةً أخرى يشعرون أنهم آمنون بما يكفي للذهاب إلى كروم الزيتون والمحلب الأبعد، التي زرع الجيش فيها ألغاماً فيما مضى، ودفع عددٌ من المزارعين حياتهم ثمناً لذلك.

Wi Fi في ساحة القرية

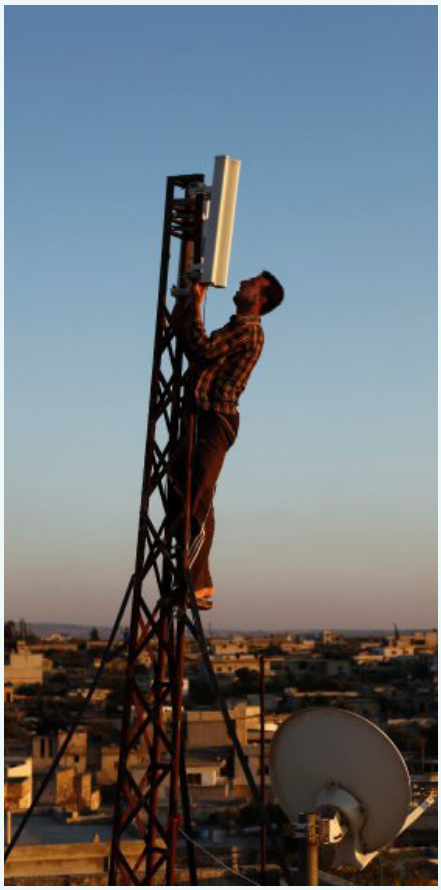

يصل المازوت، الذي يُستعمل للسيارات والمولدات على حدٍّ سواء، إلى القرية عن طريق السماسرة. كلّ مساء تغرق كورين في ضوءٍ أبيض شاحب. فكلّ شخص هنا تقريباً يستخدم الإنارة عن طريق «اللدّات»، التي تُربَط بالمولدات الكهربائية أو بالبطاريات. أحد اختصاصيّي الإنترنت عاد إلى قريته كورين وأقام عدّة نقاطٍ يمكن الوصول إلى الإنترنت فيها. منذ عام 2013 يوجد Wi Fi في الساحة الرئيسية. عندما كان محمد، اختصاصيّ الإنترنت، يُركّب كابلات إحدى النقاط قال: «على الأقل لم يكن عليّ أن أحفر أيّ ثقوب. ببساطة، استعملت ثقوب الطلقات التي خلّفها هجوم الجيش الأخير. بالطبع، مُتشدّدو القرية القلائل ما زالوا يتذمّرون قائلين إن كل أنواع الآثام يأتي بها الإنترنت، لكنهم يستخدمونه أيضاً. لا أحد من كورين يقاتل مع جبهة النصرة. مع ذلك، حوالي 10 أشخاص من البلدة انضمّوا إلى تنظيم الدولة الإسلامية وذهبوا إلى الرقة.

دورة خطرة

تميل الرؤية الغربية للحرب في سوريا إلى أن لا تنظر إلى ما وراء نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية الوحشيّ والبارع دعائياً. سيطر التنظيم على أراضٍ واسعة في السهوب الصحراوية شرقيّ سوريا لكنه لم يحقّق تقدماً كبيراً في إدلب وحلب في الشمال، وحماة في الوسط، ودرعا في الجنوب. بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون هناك، تنظيم الدولة مخيفٌ بالقدر نفسه الذي هو مخيفٌ للغربيين. وبعيداً عن تنظيم الدولة، تتلقى الجماعات الدينية دعماً من الناس في كثيرٍ من القرى في محافظة إدلب. أسبابٍ هذا الدعم متعدّدة، وغالباً ما تكون أسباباً دنيوية: فكثيراً ما تكون للأمر علاقة بالرغبة في تقوية المعايير الأخلاقية في ظلّ غياب مؤسّساتٍ تؤدي هذه الوظيفة، أو تكون له علاقةٌ بتقديم السلوى في وجه العنف الحاصل. لكن للأمر علاقةً أيضاً بالسلطة والمال.

في الوقت الذي كان فيه الناس، من واشنطن إلى موسكو، يُحذرون من التشدّد، كان يتمّ تجاهل خيارٍ أساسيٍّ صعبٍ يواجه المعارضة. الجمهوريات القرى مثل كورين تجسّد وعد الثورة وحدود هذه الثورة. فالروح الإبداعية وروح العزم والتصميم لهذه الدول الصغيرة مذهلة. وبالرغم من العوائق التي تعترضهم، يعملون على مستوىً محليّ؛ فقط على مستوىً محليّ. ما يحدث في سوريا هو ثورةٌ للناس المحليين، وهم ينتقدون بغضبٍ -ومعهم الحقّ في ذلك- عدم كفاءة المعارضة في المنفى، لكنهم لا يستطيعون أن يحلّوا محلها. إنهم واعون للمصالح المتضاربة حتى بين داعميهم، لكنهم لا يتّحدون. يريدون للأسد أن يسقط ويريدون دولةً وسطيةً وعادلةً تؤدّي وظائفها، لكن لا أحد يعرف من الذي عليه أن ينجز هذه الأهداف.

قطعةٌ ناقصةٌ من سماءِ دمشق

محمد عثمان

في هذا الكتاب يجمع الصحافيّ والكاتب الفلسطينيّ السوريّ رائد وحش عدداً من نصوصه التي تناولت ملامح من الحياة في مخيّم خان الشيح قرب دمشق، وفي العاصمة نفسها، خلال سنوات الثورة. صدر الكتاب عن دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع بدمشق عام 2015.

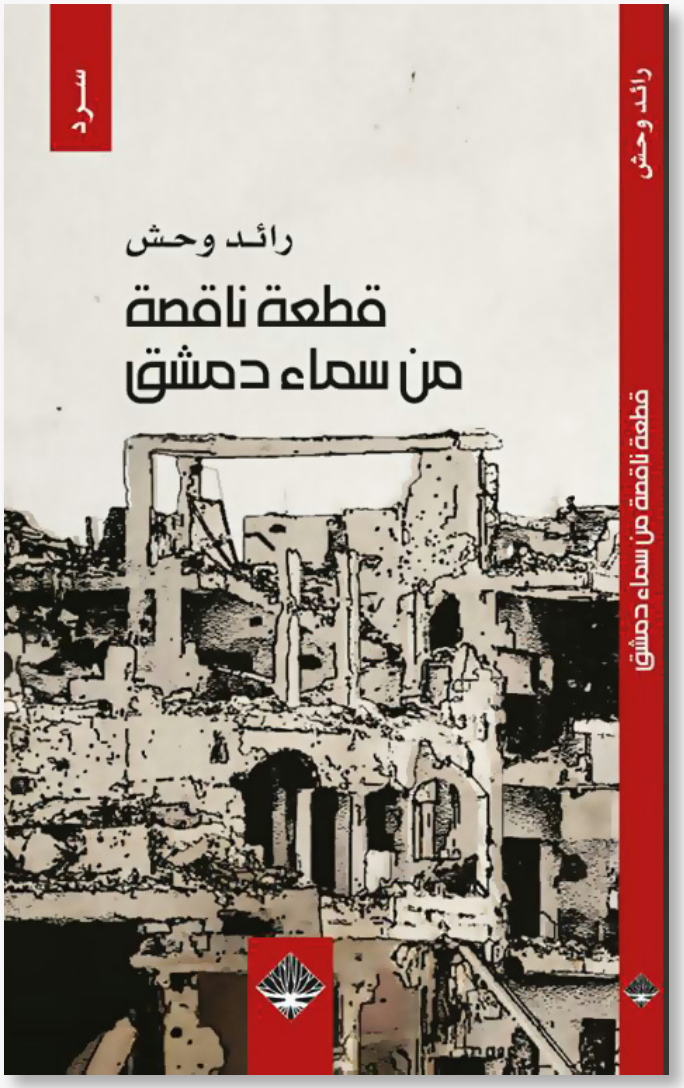

تحوّلت الأرصفة إلى بسطاتٍ متتالية. من فقدوا عملهم في بلدات ريف دمشق وضواحيها صاروا باعة بسطات، أما تلك التي في المدينة فبسطاتٌ ذات مهماتٍ أمنية. فيما تستعيد البقالة ومحلاتها التي تحوي كلّ شيءٍ ألقها، بعد أن كانت ثقافة التخصّص قد طغت لسنوات؛ محلاتٌ للمواد الغذائية، وأخرى لمواد التنظيف، وثالثة للأقمشة...

وفي سبع ليالٍ من أسبوعٍ واحدٍ يتكرّر كابوس الكاتب بأشكالٍ مختلفةٍ حول الحبكة نفسها؛ فقدان بطاقته الشخصية بشكلٍ مفاجئ في دمشق ومحاولته العودة إلى المنزل عبر طريقٍ مدروزٍ بالحواجز. في البداية يجد نفسه في ساحةٍ يضرب يده على جيبه فلا يعثر على البطاقة، فينكبّ على الرصيف يفتّش بلاطه عساها سقطت هنا أو هناك. يتحوّل انكبابه إلى زحف، وزحفه إلى استلقاءٍ يائس. ينقطع المشهد هنا ويجد الحالم نفسه في الكاراجات.

خلقٌ كثيرون هنا أيضاً، قاماتهم عاليةٌ ووجوههم غاضبةٌ عنيفةٌ كما يليق بشعبٍ ثائر... لكنهم جميعاً يمدّون بطاقاتهم كي يعبروا البرزخ العسكريّ العملاق!

يتواصل الناس مع بعضهم عبر الهاتف بالشيفرات؛ ترسل امرأةٌ إلى زوجها «بدأ العرس» فيفهم أن القصف على منطقتهم قد اشتعل، أقارب يطمئنون على آخرين فيجيبهم هؤلاء «طارت ثلاثة شراشف» في كنايةٍ عن أكفان الشهداء. فقط عندما يختنق الناس كانوا يصيحون بوضوح على الهاتف: «ذبحونا... الجيش والمخابرات ذبحونا». حين اشتدّت الاشتباكات في حيّ الحجر الأسود، الذي يحوي لاجئين فلسطينيين ونازحين من الجولان أيضاً، غادره سكانه ولم يبقَ سوى أبو طارق الذي كان يرفض لغة التشفير منذ البداية فتجنّب الناس مكالمته بسبب ذلك، ولكنهم الآن مضطرّون إلى الاتصال به للاطمئنان على منازلهم ومحالهم. أتت فرصة الانتقام لأبي طارق على طبقٍ من ذهب فصارت أجوبته: «لا يوجد شيء... أنا الآن أسهر مع الثوّار... تفضل»؛ «الأمور صعبة اليوم قليلاً، كلفني الرجال بحراسة أسرى من أمن النظام العاهر»؛ «اسمع صليات الرصاص، إننا نحتفل بإعدام جاسوس».

ويتناقل سكان مخيّم خان الشيح الروايات عن جمعة، أشهر عساكر الحاجز القريب. يراه البعض مغلوباً على أمره في الجيش بينما يعدّه آخرون حقيراً، ومثالاً نموذجياً عن أدوات القمع. جمعة يحبّ بشار، وقد علّق على بدلته العسكرية بطاقةً كتب عليها «جمعة لن يتسرح من الخدمة ما دام القائد في خطر». أوقف يوماً سيارةً مدنيةً مرّت عبر الخط العسكريّ، وحين رأى المهمة الأمنية من القصر الجمهوريّ سأل صاحبها: «هل ترى الرئيس؟»، فأجاب: «طبعاً، كل أسبوع أجتمع معه»، فقال العسكريّ بغضب: «إذاً أخبره أن جمعة لم يستحمّ منذ شهرين». ويروي آخرون أن جمعة أعجب مرّةً بأغاني العرس التي كانت تلعلع من مسجّلة السرفيس الذي كانوا يستقلونه فأنزل الركّاب وعقد حلقة دبكة، وأمسك على الأول. ويقول سواهم إنه ما إن رأى فتاةً جميلةً بين الركاب حتى أغلق باب سرفيسهم وسمح له بالمرور دون تدقيق كرمى لعيونها. لم يرَ كاتبنا جمعة ولا مرّةً واحدة. قال الناس إنه ربما يمرّ في أوقات انتهاء مناوبته. ولكن الأوصاف التي جمعها كانت لشابٍّ عشرينيٍّ أسمر بعينين خضراوين، مربوع القامة، بوزنٍ زائد، راحة يده كالمطرقة، تسبقه رائحة الخمر عدّة أمتار، يرتدي حذاءً رياضياً تحت البدلة العسكرية، ويضع الشماغ الأحمر على رأسه. وحين عرف أحد أصدقاء الصحفيّ اهتمامه بشخصية جمعة، وكان هذا الصديق على معرفةٍ بالضابط المسؤول عن الحاجز؛ تطوّع لسؤال الضابط الذي أجاب: «لم يكن، خلال الشهور الستّ الماضية التي داومت فيها هنا، أيّ عسكري بهذا الاسم أو بتلك المواصفات... مع أني أسمع عنه كثيراً، ولا أفهم لماذا أُسأل عنه دائماً!».

علي الشلّي وأجداده

لم تنجح الحملة التي أطلقها مؤيدو النظام من حلب في زحزحة قائد الشبّيحة ذائع الصيت «علي الشلّي» عن حكم طريق خناصر أثريا بريف حماة، وهو الطريق الوحيد الواصل إلى مناطق سيطرة النظام في حلب.

الإهانة وتحصيل الإتاوات والاعتقال طلباً للمال وفرض ضرائب مرور على شاحنات السلع والبضائع؛ هي المظالم التي يرفعها مؤيدو النظام إلى «سيادة الرئيس» و«القائد النمر» لمحاسبة علي الشلّي أو، على الأقل، «كفّ يده» عن هذا الطريق وتسليمه لمجموعاتٍ «منضبطة» من الجيش أو المخابرات الجوية. يغضب الشلّي من هذه «الافتراءات»، وينكر على صفحته الشخصية على فيسبوك وصفحة «المكتب الإعلامي لقوات علي الشلّي» وصفحاتٍ أخرى، تابعية أيٍّ من «الحواجز المسيئة» له، وينشر أسماء قادتها الحقيقيين: «حاجز السعن يتبع لعبدو كلثوم، وحاجز البطاطا لمحمد نيوف، والكازية لمحمد وسوف...». ويدافع الأتباع وأقاربهم عن «البطل الضحية»، فهو «مو فاضي لهالكلام الفارغ»، ولا يجد وقتاً للتمركز على حاجز لأنه بجانب «النمر يحرق الأرض والسما بريف حلب»، وشتان «بين علاك وراشاشة اللابتوب وبطل أثبت جدارته من أول أيام الأزمة». وفضلاً عن هذه التعليقات المساندة، يساند الشلّي والمكتب الإعلاميّ لقوّاته نفسه، فينشر صوراً له في الطائرة جاثياً بين يدي «النمر»، وأخرى إلى جانبه في الصحراء، ثم صوراً لنفسه يحمل بارودةً أو زجاجة بيرة، ويثبت رسمة فوتوشوب بدائية تعبّر عن طموحه أعلى صخرةٍ تحيط بها الأسود.

قبل الثورة كان علي الشلّي شاباً شقياً، لا يكفّ عن الشجار على أبواب الملاهي والمطاعم الريفية من ضيعته عين الكروم في سهل الغاب، يعمل أحياناً في التهريب وأحياناً أخرى وسيطاً مأجوراً في شبكة قريبه فؤاد الشلّي عضو مجلس الشعب، البارع في الحصول على استثناءاتٍ من الوزراء وتخفيف حكم موقوفين جنائيين. ورغم تحرّره النسبيّ من القوانين كان أبو حسن، كما يحب الأتباع مناداته، يشعر بقيودٍ لا يحطّمها سوى إطلاق الرصاص من مسدّسه تعبيراً عن الغضب أو الفرح أو الحزن أو عن لا شيء. وباندلاع الثورة صار «الأزعر» البدين قائد قوّات وحاكم إقطاعٍ واسعٍ من محافظة حماة.

في شجرة العائلة، التي تضمّ عدداً كبيراً من الضباط في قوّات الأسد، لا يبدو علي الشلّي استثناءً إجراميّاً وحيداً، إذ قاد أحد أجداده منتصف القرن التاسع عشر هجماتٍ طائفيةً ضدّ الفلاحين المسيحيين في قرية عين الكروم والقرى المجاورة، الأمر الذي دفعهم إلى الرحيل إلى تل السقيلبية الذي تطوّر إلى قريةٍ فبلدةٍ فمدينةٍ لا يسلم أهلها اليوم من غزوات الحفيد. ومن ثمانينات القرن الماضي ما زال بعض المعتقلين السياسيين يتذكرون الرائد في المخابرات العسكرية حكمت الشلّي كنموذجٍ للسفاح المرتشي، وقبل الثورة بسنواتٍ قليلةٍ برز اسم علاء الشلّي في صفقة اختلاسٍ كبيرةٍ كتبت عنها الصحف في ذلك الوقت.

سرعان ما انتهت حملة المغرضين مثلما بدأت، وما زال علي الشلّي يطلق مكبّر صوت سيارته رباعية الدفع بأعلى درجةٍ على مقطع «وينك يا علي الشلّي... ولا إرهابي لا تخلّي»، المغنّى في ضيعته أثناء حفلة عرس.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

3ayn-almadina.com
info@3ayn-almadina.com

@3aynAlmadina
/3aynAlmadina

من جوبر في غوطة دمشق - عدسة رامي الشامي